

Distr.: Limited
27 April 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

أذربيجان، الأردن، أرمينيا، أندورا، أنغولا، إيطاليا، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بيرو، بيلاروس، تايلند،
تركيا، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا،
طاجيكستان، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة،
المكسيك، منغوليا، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، اليونان*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)

إن الجمعية العامة،

إن تشير إلى قرارها 259/70 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2016 الذي أعلنت بموجبه عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية (2016-2025) وأقرت إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المعتمدين في المؤتمر
الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة
الصحة العالمية في روما في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014⁽¹⁾، وإلى قرارها 306/72
المؤرخ 24 تموز/يوليه 2018 الصادر بشأن تنفيذ عقد العمل،

وإن تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة
التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة
والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها
بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر

* ترد أي تغييرات في قائمة مقدمي مشروع القرار في المحضر الرسمي للجلسة.

(1) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB136/8، المرفقان الأول والثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإنّه تؤكد أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وأن الحاجة لا تزال قائمة للمزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام،

وإنّه تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على نظام غذائي مأمون وكاف ومغذٍ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف ومع الحق الأساسي لكل فرد في أن يكون بمأمن من الجوع، النابع من حقه في مستوى معيشي لائق، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإنّ تشدّد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعاً هشّة،

وإنّه تدرك ضرورة القضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما نقص التغذية والتقرن والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء والأطفال، من بين حالات نقص أخرى في المغذيات الدقيقة، وكذلك ضرورة عكس الاتجاهات المتصاعدة في زيادة الوزن والسمنة وتخفيف عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي لدى جميع الفئات العمرية،

وإنّه تشدّد على ضرورة تشجيع المنظومات الغذائية المستدامة التي تعزّز النظم الغذائية المتنوعة والمتوازنة والصحية التي تشمل مجموعة متنوعة من الأغذية،

وإنّه تسلّم بأنه يمكن تخفيض وفيات الرضع وصغار الأطفال من خلال تحسين الحالة التغذوية للنساء في سن الإنجاب، ولا سيما أثناء الحمل، وبأن الإقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة هو الخيار الأمثل لبقاء الطفل وتغذيته وتعزيز الصحة والنمو المعرفي، فضلاً عن كونه مبدأ هاماً من مبادئ اتباع نظم غذائية صحية، بوسائل منها مواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن الثانية وما بعدها مصحوبةً بالتغذية التكميلية المناسبة، وإنّ تؤكد، أنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز فيما يتعلق بالإقتصار على الرضاعة الطبيعية، إذ بلغت نسبة الرضع المقتصر في إرضاعهم على الرضاعة الطبيعية ممن تقل أعمارهم عن 6 أشهر في جميع أنحاء العالم 43,8 في المائة في عام 2020، سيلزم بذل جهود هائلة لبلوغ الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية الواردة في خطة عام 2030، وأن حتى هذا المؤشر يتطلب تسريع خطى التقدم،

وإنّه لا يزال يساورها بالغ القلق لاستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا، وجنوب وغرب آسيا، وفي منطقة المحيط الهادئ وأجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإنّ تؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة،

وإنّه تسلّم بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها والتدابير الاستثنائية المتخذة للتصدي لها وجّهت واحدة من أكثر الضربات تدميراً للأمن الغذائي والتغذية العالميين في الآونة الأخيرة

وأوقعت تأثيراً غير متناسب في النساء والأطفال، وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقييم الذي مفاده أن الجوع في العالم زاد ارتفاعه في عام 2021، مما يعكس تقاوم أوجه عدم المساواة بين البلدان ودخلها،

وإذ لا يزال القلق يساورها لكون الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، ستطال بشكل غير متناسب الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، ولا سيما النساء والأطفال، وسبل عيشهم، مما سيعرّض مئات الملايين للخطر في نهاية المطاف، ولكون احتمالات التعرّض للجوع والتعرّض لسوء التغذية لدى الأطفال قد تزداد، بحلول عام 2050، بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب تغير المناخ،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفاً، من خلال الاستثمار في سبل اكتساب القدرة على الصمود في الزراعة والمنظومات والغذائية، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وللتوسع في اتباع النهج الاستباقية، ونظم الإنذار والتحرك المبكرين، والتنبؤ، والاستجابات الوقائية والتأهب لحالات الطوارئ، وتحسين التحليلات التنبؤية وتحليلات بيانات المخاطر على مستوى مختلف القطاعات، وتعزيز الرصد المنهجي للمخاطر، والقدرات المتصلة بالإنذار المبكر والتأهب على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، ولتعزيز استراتيجيات التكيف بالتنسيق الوثيق مع إدارة مخاطر الكوارث وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، والحد من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان وتكلفتها من أجل معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب وكبار السن والأطفال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً وأولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تسلّم بأن الانكماش الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، والآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

وإذ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد اللامساواة، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وجائحة كوفيد-19، وآثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه، والكوارث والنزاعات والتوترات الجيوسياسية،

وإذ تعرب عن القلق لأن النقلب الشديد في أسعار الأغذية يعكس مسار سنوات من التقدم المحرز في مجال الحد من الجوع وكافة أشكال سوء التغذية وما فتئ يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾، فيزيد من تقاوم أوجه عدم المساواة وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، ويؤثر بشكل غير متناسب في الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب وكبار السن والأطفال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً وأولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة،

(2) انظر القرار 1/70.

وإذ تلاحظ مع القلق أنه، على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان خلال النصف الأول من عقد العمل، لا تزال تحديات الأمن الغذائي والتغذية تتبدل وتتنامى وأن التقديرات أفادت، في ضوء الاضطرابات التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، بأن ما يصل إلى 16,3 مليون طفل آخر سيكونون قد أصيبوا بالهزال بحلول نهاية عام 2022 وبأن عدداً آخر من الأطفال يصل إلى 4,5 ملايين سيعانون من توقف النمو، وأن ما يصل إلى 828 مليون شخص قد واجهوا الجوع في عام 2021، مع ازدياد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين النساء، وأن عدد سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية زاد في عام 2021 بنحو 150 مليون نسمة منذ تفشي جائحة كوفيد-19،

وإذ تشير إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي أعلنت فيه الفترة 2019-2028 عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وهو العقد الذي يبرز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030 وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، ولتعزيز تحسين التغذية والزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن بلوغ الهدف 2 والهدف 3 والهدف 12، بوجه خاص، والغايات المترابطة للأهداف الأخرى سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تشير كذلك إلى اعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها السابعة والأربعين، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية،

وإذ تقر بأن النهج الابتكارية، مثل إيكولوجيا الزراعة، والتكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم، إلى جانب أشكال أخرى من الابتكارات، في جعل النظم الزراعية والمنظومات الغذائية نظماً ومنظومات تتسم بالمرونة والإنصاف والاستدامة وتشجع على الأخذ بالنظم الغذائية الصحية والمتوازنة والمتنوعة وعلى تحسين التغذية،

وإذ تشدد على أهمية تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، مع تشجيع التعاون في مجال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان والحد من الحواجز والقيود التكنولوجية المفروضة على مبادلات التكنولوجيا الفائقة، وإذ تشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات، مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاد الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية، وأكثر هذه التكنولوجيات ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من أجل زيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية،

وإذ تقر بأن المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية يمكن أن تدعم نظاماً غذائياً صحية ومغذية وبأنها تتسم بأهميتها بالنسبة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عُقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر

القمة الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021 في روما، وإذ تلاحظ موجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية للذين أصدرهما الأمين العام، وإذ تتطلع إلى انعقاد الاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2023 المتوخى أن تستضيفه إيطاليا في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023،

وإذ تحيط علماً بمؤتمر قمة طوكيو المعني بالتغذية من أجل النمو الذي عقدته حكومة اليابان يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وباتفاق طوكيو بشأن التغذية العالمية من أجل النمو الذي يتضمن 396 التزاماً جديداً تعهد بها 181 من الجهات صاحبة المصلحة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله،

وإذ تحيط علماً أيضاً بانعقاد الدورة الخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي في روما في الفترة من 10 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وبعودتها إلى الانعقاد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022،

1 - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) الذي يغطي الفترة 2020-2021⁽³⁾؛

2 - **تحيط علماً مع التقدير أيضاً** بقيام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم مشاورات غير رسمية في عام 2020، في منتصف مدة عقد العمل، بهدف استعراض النقدّم المحرز والعوائق التي لوقيت والثغرات التي حُدثت خلال النصف الأول من العقد، أي في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020؛

3 - **تقرّر** بالالتزامات التي قطعتها الحكومات، وتعترف بمساهمات جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في النهوض بتنفيذ العقد؛

4 - **تؤكد من جديد** أهمية عقد العمل ودعوته إلى جملة أمور منها تكثيف تنفيذ الالتزامات الوطنية وزيادة الاستثمارات في مجال التغذية؛

5 - **تشدّد** على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن في التدابير العالمية المتخذة لدعم التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من أجل توفير التغطية الصحية الشاملة، والحماية الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا بشروط منقّقة عليها، وبناء القدرات، والدعم المالي للتنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية بوصفها أداة هامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

6 - **تشجّع** الدول الأعضاء على تكثيف ما تبذله من جهود من أجل إدماج الأهداف المتعلقة بالتغذية في جميع القطاعات وتتبع الاستثمارات في مجال التغذية، بما في ذلك بالاستعانة بالأدوات والمؤشرات المتاحة، وتحيط علماً بالعملية الجارية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية لاستعراض مؤشر التغطية الصحية الشاملة، وتكرر التأكيد على أهمية النظر في إدراج مؤشر لتتبع التغذية؛

7 - **تشدّد** على ضرورة المضي قدماً بالبرنامج العالمي للتغذية بما يتمشى مع الحق في الحصول على غذاء كافٍ وبطريقة متسقة عبر قطاعات متعددة، وضرورة الحفاظ على الزخم السياسي

لتوسيع نطاق العمل بشأن التغذية في سياق متابعة نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وتعزيز التنسيق بين مختلف العمليات الجارية، بما يشمل عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي والتحالفات والالتزامات ومسارات العمل الوطنية المنبثقة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وبرنامج عمل العقد؛

8 - **تحث** الدول الأعضاء على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية، وعلى أن تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف والقائم على القواعد الذي يخلو من التمييز ويتسم بالانفتاح والعدالة وشمول الجميع والإنصاف والشفافية والذي تحتل منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة فيه؛

9 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تبقى أسواقها الغذائية مفتوحة للحفاظ على تدفق التجارة الدولية في الأغذية والأسمدة؛

10 - **تشدد** على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، مع ملاحظة تنوع الظروف والنظم الزراعية، وذلك بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراقات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضاً، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من أوجه عدم المساواة وجميع أشكال سوء التغذية؛

11 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تعجل بالجهود المبذولة في مجالات العمل الستة لبرنامج عمل العقد لكي تضمن ترويض المنظومات الغذائية الجميع بأنظمة غذائية صحية وميسورة التكلفة، بما يتماشى مع الظروف والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بكل سياق؛ وإدماج الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظم الصحية الوطنية وخطط التغطية الصحية الشاملة؛ وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية والتعليم والتغذية المصممة لمواجهة الصدمات والمراعية للاحتياجات التغذوية؛ وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى ميدان التغذية في قطاع الأغذية الزراعية؛ وتعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والزراعة والمسائل المتعلقة بالتغذية؛ وتعزيز الحوكمة فيما يتصل بالتغذية على جميع المستويات؛

12 - **تهيب** بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن:

(أ) تواصل قيادة ورصد تنفيذ عقد العمل، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع الاستعانة بآليات التنسيق مثل هيئة الأمم المتحدة للتغذية ومندييات أصحاب المصلحة المتعددين من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وذلك تمشياً مع ولايتها، وبالتشاور مع المنظمات والمندييات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ب) تستمر في تعزيز جهودهما، مع غيرهما من الوكالات الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة للتغذية، من أجل النهوض بالبرنامج العالمي للتغذية ومعالجة مجالات العمل المشمولة ببرنامج عمل العقد التي تنقصها الإجراءات؛

13 - **تشير** إلى قرارها 306/72 الذي أشارت فيه إلى اعتزامها إجراء حوارات مفتوحة وشاملة للجميع في نهاية العقد (2025) من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة فرصةً للتباحث بشأن التقدّم المحرز عالمياً والعوائق التي لوقيت خلال العقد، وذلك بالاستفادة من مبادرات الحكومات وشركائها العديدين والربط بين هذه المبادرات؛

14 - **تشير أيضاً** إلى الدعوة التي وجهتها إلى الأمين العام من أجل أن يُبلغ الجمعية العامة بتنفيذ العقد، وذلك على أساس تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.
